أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون دولية

2018/02/21م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

غوتيريش: ملتزمون بحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية ولا خطة بديلة..... 3

"نيكي هيلي" تنتقد خروج عباس من قاعة مجلس الأمن دون الاستماع لكلمتها..... 5

هايلي لعباس: القرار بشأن القدس لن يتغير سواء أحببته أو كرهته..... 7

نيويورك تايمز: ما هي استراتيجية إيران القادمة بسوريا؟..... 8

واشنطن: سندرس مشاركة دول أخرى في محادثات سلام الشرق الأوسط مستقبلا..... 12

الاستهداف الأميركي لـ"حماس": انحياز للاحتلال وتصعيد للضغط قبل صفقة القرن..... 13

المشكلة لا تكمن فقط في آلية التسوية ورعايتها..!..... 16

هل خضع ترامب للدولة العميقة؟..... 20

الأمن الأوروبي في عصر ترمب..... 22

إجراءات أميركية حول قواعدها في العراق... أراضٍ محرّمة على "الحشد"..... 25

هل أتاك حديث الضم 28

ميونخ إقليمي..... 30

غوتيريش: ملتزمون بحل الدولتين الفلسطينية والإسرائيلية ولا خطة بديلة

خلال جلسة لمجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية

نيويورك / محمد طارق / الأناضول 20\2\2018

أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، الثلاثاء، عن التزام المنظمة الدولية العمل على حل الصراع الفلسطيني . الإسرائيلي على أساس حل الدولتين، مشددا على عدم وجود خطة بديلة.

جاء ذلك خلال جلسة لمجلس الأمن الدولي بشأن القضية الفلسطينية، ما زالت منعقدة في نيويورك، بمشاركة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ومستشار الرئيس الأمريكي وصهره جاردي كوشنر، وممثلي الدول الأعضاء.

وقال غوتيريش في إفادة له، إنه ملتزم شخصيا وكذلك الأمم المتحدة بـ "دعم جهود الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الرامية للتوصل إلى حل قائم على وجود دولتين ديمقراطيتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها".

والمفاوضات بين الجانبين متوقفة منذ أبريل / نيسان 2014، جراء رفض إسرائيل وقف الاستيطان والقبول بحدود ما قبل حرب يونيو / حزيران 1967 أساسا لحل الدولتين.

وأضاف غوتيريش: "ندعو إلى حل يتناول جميع قضايا الوضع النهائي، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي، والاتفاقات المتبادلة، ولا توجد لدينا خطة باء (بديلة)".

وأثار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 ديسمبر / كانون الأول الماضي، غضبا واسعا باعتباره مدينة القدس (بشقيها الشرقي والغربي) عاصمة مزعومة لإسرائيل، القوة القائمة باحتلال القدس الشرقية الفلسطينية منذ عام 1967.

وردا على خطوة ترامب غير المسبوقة، أقرت الأمم المتحدة في 21 من الشهر ذاته، مشروع قرار قدمته كل من تركيا واليمن، يؤكد اعتبار مسألة القدس من قضايا الوضع النهائي التي يتعين حلها بالمفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وحذر الأمين العام للأمم المتحدة من "تضاؤل التوافق العالمي من أجل التوصل إلى حل قائم على وجود دولتين، إضافة إلى العقبات على الأرض".

وخلال الجلسة، قال الرئيس الفلسطيني إنه مستعد فورا لاستئناف مفاوضات مع إسرائيل، تشمل تبادلا طفيفا للأراضي، دون التنازل عن القدس الشرقية أو أي من قرارات الشرعية الدولية.

ودعا عباس إلى إيجاد آلية سلام دولية متعددة الأطراف، وتطبيق مبادرة السلام العربية، وتجميد القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل.

كما حذر غوتيريش من تداعيات "الأوضاع المزرية للفلسطينيين في غزة الخاضعة لسيطرة (حركة المقاومة الإسلامية) حماس منذ سنوات".

ويعاني نحو مليوني نسمة في غزة أوضاعا معيشية وصحية متردية للغاية، بسبب حصار إسرائيل للقطاع منذ أكثر من 10 سنوات، في أعقاب فوز "حماس" بالانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وشدد غوتيريش على أن "النقص في تمويل أونروا يمثل مصدر قلق دولي، حيث إن الحق الإنساني وكرامة 5 ملايين لاجئ فلسطيني معرضون للخطر، وأناشد المجتمع الدولي أن يكثف دعمه السخي".

وجمدت إدارة ترامب في يناير / كانون الثاني الماضي، 65 مليون دولار من المساعدات السنوية التي تقدمها لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا).

وأرجعت واشنطن هذا التجميد إلى رغبتها في مراجعة أنشطة ومصادر تمويل الوكالة، لكن فلسطينيين يقولون إن واشنطن تضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم تنازلات ضمن خطة للسلام تعكف عليها إدارة ترامب التي يتهمونها بالانحياز إلى إسرائيل.

"نيكي هيلي" تنتقد خروج عباس من قاعة مجلس الأمن دون الاستماع لكلمتها

خلال جلسة عقدت لمناقشة القضية الفلسطينية

نيويورك / محمد طارق / الأناضول 20\2\2018

انتقدت مندوبة واشنطن الدائمة لدى الأمم المتحدة السفيرة نيكي هيلي، الثلاثاء، مغادرة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، جلسة مجلس الأمن الدولي المنعقدة بالمقر الدائم للأمم المتحدة في نيويورك دون الاستماع لإفادتها.

وقالت المندوبة الأمريكية لأعضاء المجلس: "أشعر بالأسف أن يغادر الرئيس عباس قاعة مجلس الأمن دون الاستماع إلينا، ونرحب به قائدا للشعب الفلسطيني".

واستدركت بالقول: "ولكنني لن أقبل نصيحة واحد من كبار المفاوضين لديك، وهو صائب عريقات عندما طلب مني أن أخرس.. لا سوف أتحدث بأعلى صوتي عن الحقائق الصعبة"، دون تفاصيل إضافية.

وخاطبت أعضاء المجلس قائلة: "نحن ندرك معاناة الفلسطينيين، ونحن نمد أيادينا إلى القيادة الفلسطينية من أجل إحلال السلام".

وتابعت: "نحن مستعدون لكي نتحدث معك (الرئيس الفلسطيني) لكننا لن نجري وراءك.. ليس عليك أن تمدح قرارنا (بنقل السفارة)، ولا حتى أن تقبل به، ولكن عليك أن تعرف التالي: هذا القرار لن يتغير".

وأردفت: "أود أن أقول للسيد عباس أن أمامه طريقين، الطريق الأول وهو إظهار الغضب تجاه الأمريكيين وتحريض الفلسطينيين على الإسرائيليين، والطريق الآخر هو طريق المفاوضات.. وبالنسبة إلى الطريق الأول فأنا أود أن أؤكد لك أنه لن يؤدي بالفلسطينيين إلى أي شيء".

وانتقدت المندوبة الأمريكية قيام مجلس الأمن الدولي بعقد لقاءات شهرية حول القضية الفلسطينية.

وقالت لأعضاء المجلس: "هذه الجلسة حول الشرق الأوسط تحدث كل شهر منذ عدة سنوات، وتركيزها الرئيس منصب فقط على أكثر الدول ديمقراطية في الشرق الأوسط وهي إسرائيل".

ومضت قائلة: "علينا أن نتحدث عن التحديات الإنسانية في سوريا ومناطق أخرى من الشرق الأوسط، بدل الجلوس هنا شهرا بعد شهر.. ولكن ها نحن هنا مجددا".

وكان الرئيس الفلسطيني أعرب في كلمة خلال الجلسة ذاتها، عن استعداده لاستئناف مفاوضات مع إسرائيل فورا، تشمل تبادلا طفيفا للأراضي دون التنازل عن القدس الشرقية أو أي من قرارات الشرعية الدولية.

وفور إنهائه كلمته، غادر عباس قاعة مجلس الأمن دون الاستماع لكلمة المندوب الإسرائيلي داني دانون، وبقية المتحدثين.

ومنذ إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 ديسمبر / كانون الأول الماضي القدس عاصمة لإسرائيل، بدأ الفلسطينيون مساعي من أجل الحصول على رعاية دولية لعملية السلام تكون الولايات المتحدة جزءا منها فقط.

هايلي لعباس: القرار بشأن القدس لن يتغير سواء أحببته أو كرهته

نيويورك- وكالات عربي21 20\2\2018

هاجمت مندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن نيكي هايلي مساء الثلاثاء، رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، معربة عن أسفها لمغادرة القاعة قبل الاستماع لكلمتها.

وأكدت هايلي خلال كلمتها أمام جلسة استثنائية لمجلس الأمن، أن قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس لن يتغير، مضيفة أن "قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس لن يتبدل سواء أحببته أو كرهته".

وتابعت قولها إنه "ليس مطلوبا من الفلسطينيين أن يقبلوا أو يرفضوا قرار الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل"، مؤكدة أن القيادة الفلسطينية أمامها خيارات إما التحريض على العنف أو طريق التفاوض والتسوية.

وأشارت هايلي إلى أن "مسار التحريض على العنف لن يقود إلا إلى مزيد من المعاناة للفلسطينيين"، معتبرة أن "الأزمات التي تواجهها دول المنطقة أشد إلحاحا من الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين"، بحسب تقديرها.

يشار إلى أن رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، غادر قاعة مجلس الأمن الدولي عقب إلقائه كلمته، التي عرض فيها مبادرة تتضمن الدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام منتصف العام الحالي.

وذكر عباس أنه خلال فترة المفاوضات المقترحة يجب أن تتوقف جميع الأطراف عن كل الأعمال أحادية الجانب، مشددا على ضرورة أن يتم تجميد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل خلال هذه الفترة.

واقترح عباس أن يكون مخرجات المؤتمر الدولي "القبول بالعضوية الكاملة لفلسطين في الأمم المتحدة"، مطالبا بآلية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية.

وأعرب عباس عن استغرابه من مواصلة الولايات المتحدة الأمريكية في إدراج منظمة التحرير الفلسطينية على لائحة الإرهاب.

واستكمل عباس كلمته قائلا: "ليس لدينا مانع أن تتفضل إسرائيل كقوة احتلال بالقيام بمسؤولياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة"، معللا ذلك بأن "السلطة في الوضع الراهن تعمل تحت سيطرة الاحتلال".

نيويورك تايمز: ما هي استراتيجية إيران القادمة بسوريا؟

لندن- عربي21- باسل درويش 20\2\2018

نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريرا، تكشف فيه عن عمق الوجود الإيراني في سوريا، وخططها بعد دعم نظام بشار الأسد وإنقاذه لتوجيه الحرب باتجاه إسرائيل.

ويشير التقرير، الذي ترجمته "عربي21"، إلى أن اختراق الطائرة دون طيار الإيرانية المجال الجوي الإسرائيلي هذا الشهر عمق المخاوف حول ما إذا كانت هناك حرب كارثية جديدة ستواجه الشرق الأوسط؛ وذلك بسبب ما نتج عنها من سلسلة سريعة من الضربات والضربات المضادة.

وتبين الصحيفة أن المواجهات المتتالية انتهت بسرعة بعد تدمير الطائرة دون طيار، وإسقاط الطائرة الإسرائيلية بعد قصفها لمواقع في سوريا، مشيرة إلى أن هذا كله لفت الانتباه إلى "عمق إيران في سوريا"، الذي تعيد فيه رسم الخارطة الاستراتيجية للمنطقة.

ويلفت التقرير إلى أن إيران نشرت مستشارين تكتيكيين من الحرس الثوري في القواعد العسكرية في أنحاء سوريا جميعها، حيث يظهر قادتها بانتظام في الخطوط الأمامية لقيادة المعارك، بالإضافة إلى بناء ودعم شبكة من المليشيات القوية، التي تضم آلافا من المقاتلين المدربين في سوريا، مشيرا إلى أنها أدخلت تكنولوجيا جديدة إلى القتال، مثل الطائرات دون طيار وتقنيات التجسس على الأعداء، في حال لم تكن قادرة على القيام بهجمات جوية.

وتفيد الصحيفة بأن كلا من المسؤولين الإسرائيليين وأعدائهم يرون أن أي نزاع جديد بين إسرائيل وإيران، أو أي من حلفائها، قد يؤدي إلى حشد إيران الشبكة الواسعة من الوكلاء المتشددين التابعين لها في بلدان عديدة، الذين تشير إليهم إيران على أنهم "محور المقاومة".

وينقل التقرير عن مؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية في بيروت كامل وازن، الذي يدرس سياسات الولايات المتحدة وإيران في الشرق الأوسط، قوله: "إذا كانت هناك حرب، فإنها ستكون إقليمية"، وأضاف أن "أي مواجهة ستكون مع جبهة المقاومة ضد إسرائيل وداعميها".

وتذكر الصحيفة أن إيران دخلت مع حلفائها لأول مرة إلى سوريا للدفاع عن حكم بشار الأسد ضد الثوار في عام 2011، إلا أنه بعد أن بدأت قوات الثورة بالتراجع، وخف الخطر الذي يهدد النظام، فإن إيران وحلفاءها عملوا على تحويل انتباههم لإقامة بنى تحتية تهدد إسرائيل، حيث تواصل إيران تدريب المقاتلين

وتجهيزهم، وتعزيز العلاقات مع الحلفاء في العراق ولبنان؛ أملا في إقامة جبهة موحدة في حالة نشوب حرب جديدة.

وبحسب التقرير، فإن محللين ومسؤولين يرون ذلك على أنه الهدف الأساسي لاستراتيجية إيران، ليس فقط الاعتماد على المعدات العسكرية التقليدية، أو السيطرة على الأراضي، التي يمكن لإسرائيل أن تقصفها بسهولة، بل أيضا بناء علاقات مع القوات المحلية التي تشترك في أهدافها مع إيران، وتستفيد كذلك من خبرتها وتمويلها.

وتجد الصحيفة أن "إيران استطاعت بهذه الطريقة تعزيز قوتها في العالم العربي، مع تقليل التهديد الذي تواجهه داخل أراضيها، وهو ما خلق مشكلة لعدة دول، مثل الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية، التي تخشى من النفوذ الإيراني المتزايد، وتكافح من أجل التوصل إلى سبل لإيقافه".

وينوه التقرير إلى أن بعض القادة في إسرائيل باتوا يتحدثون عن احتمال نشوب "الحرب الشمالية الأولى"، وهو ما قد يدفع إسرائيل للقتال على الحدود اللبنانية والسورية في وقت واحد، مشيرا إلى أن الكثير من الإسرائيليين يقولون إن الخطر ليس فقط من المليشيات المدعومة من إيران، بل أيضا من الجهود الإيرانية لتزويد حزب الله، الجماعة الوكيلة لها، بأسلحة متقدمة، وعالية الدقة، وقادرة على ضرب أهداف حساسة في البنية التحتية الإسرائيلية.

وتبين الصحيفة أن إيران وحلفاءها يسعون إلى إقامة ممر بري من إيران إلى البحر المتوسط، من خلال العراق وسوريا ولبنان؛ لتسهيل نقل هذه الأسلحة، ولبناء مصانع تحت الأرض، لتصنيعها في لبنان وسوريا، لافتة إلى قيام إسرائيل بقصف قوافل في سوريا، يعتقد أنها تحمل أسلحة متقدمة لحزب الله، إلا أن طبيعة الحزب السرية، تجعل من الصعب تحديد الأسلحة التي تم الحصول عليها، وما إذا كانت القوافل تحمل أسلحة متقدمة.

ويكشف التقرير عن أن المسؤولين الإسرائيليين يقدرون ترسانة حزب الله بأكثر من 100 ألف قذيفة وصاروخ دون قدرات استهداف عالية الدقة، التي تقول إسرائيل إنه يمتلكها بالفعل، ويمكنها أن تهدد الدفاعات الإسرائيلية.

وتقول الصحيفة إن التحركات الإيرانية في المنطقة أثارت قلق الولايات المتحدة، حيث قال مستشار مسؤول شؤون الأمن القومي الأمريكي الجنرال أتش آر مكماستر في مؤتمر ميونيخ للأمن: "ما يثير القلق بشكل

خاص هو شبكة الوكلاء هذه التي تكتسب المزيد والمزيد من القدرة، فيما تزرع إيران المزيد والمزيد من الأسلحة المدمرة في هذه الشبكات"، وأضاف: "حان الوقت الآن للتحرك ضد إيران".

ويشير التقرير إلى أن إيران اتبعت في السنوات الأخيرة نموذجا موحدا ساعدها على توسيع نفوذها في سوريا، فساعدت في لبنان في الثمانينيات من القرن الماضي على خلق حزب الله، الذي تطور منذ ذلك الحين إلى قوة عسكرية مهيمنة في البلاد، وقوة إقليمية في حد ذاتها، وشارك في حروب سوريا والعراق واليمن، لافتا إلى أن إيران قامت في العراق برعاية مجموعة من المليشيات مع تطوير روابط عميقة مع الاقتصاد العراقي والنظام السياسي.

وتذهب الصحيفة إلى أن الحرب في سوريا منحت إيران فرصة جديدة للتقدم في هذا المشروع، من خلال ربط حلفائها في بلاد الشام معا، ففي البداية، واجه مقاتلو حزب الله الثوار السوريين، بالقرب من الحدود اللبنانية، كما أرسلت إيران مستشارين لمساعدة قوات الأسد المنهكة خلال السنوات الأولى من الحرب.

ويستدرك التقرير بأنه بحلول عام 2013، فإن إيران تدخلت بقوة أكبر، وقامت بعملية إقليمية واسعة لتدريب وتسليح ونقل الآلاف من رجال المليشيات الشيعية من الخارج إلى سوريا؛ لمحاربة الثوار وتنظيم الدولة.

وتلفت الصحيفة إلى أن عدد العسكريين الإيرانيين في سوريا يتراوح اليوم ما بين مئات الآلاف إلى الآلاف، مشيرة إلى أنه في الوقت الذي يشارك فيه البعض منهم بشكل مباشر في القتال، إلا أن معظم هؤلاء مدربون، فهم إما قادة أو خبراء، يقدمون المشورة لجيش النظام، ويشرفون على المليشيات الأخرى، التي تضم ما يصل إلى 20 ألف مقاتل.

ويورد التقرير أن حوالي ستة آلاف مقاتل من حزب الله من بين هؤلاء المقاتلين، منوها إلى أن معظم أفراد المليشيات المتبقية جاءوا من أفغانستان والعراق ولبنان وباكستان وأماكن أخرى.

وتنقل الصحيفة عن الباحث في "المجلس الأطلسي" علي الفونة، الذي يتابع تقارير مقاتلي المليشيات الأجنبية الذين قتلوا في سوريا، قوله إن عدد الوفيات المبلغ عنها بين صفوف هذه المليشيات انخفض إلى حد كبير، ويعزو السبب إلى أن الذين يقاتلون من أجل النظام أصبحت لهم اليد العليا في الحرب، لكنهم بدلا من مغادرة البلاد فإن أنظارهم تحولت نحو إسرائيل، وأضاف الفونة أن "إيران فهمت أنه من الممكن فعلا الحفاظ على جبهة ضد إسرائيل، حيث لا يوجد حرب ولا سلام أيضا" .

وبحسب التقرير، فإن الفونة حدد ضمن البحث الذي قام به وجود ثلاث قواعد إيرانية رئيسية، تشرف على العمليات في أجزاء كبيرة من سوريا؛ واحدة بالقرب من حلب في الشمال، واثنتين في جنوب العاصمة دمشق، بالإضافة إلى سبع قواعد تكتيكية أصغر بالقرب من الخطوط الأمامية النشطة، حيث توجد إيران ووكلاؤها.

وتنوه الصحيفة إلى القلق الإسرائيلي من فكرة وجود دائم لإيران في سوريا، حيث تخشى إسرائيل من مواجهة تهديد لها في سوريا، على غرار ما يشكله "حزب الله" في لبنان، لافتة إلى أنه بحسب محللين قريبين من إيران ووكلائها، فإن هذا هو الهدف الإيراني بالضبط.

ويشير التقرير إلى زيارة قيادات من المليشيات العراقية إلى الحدود اللبنانية الإسرائيلية برفقة قيادات من حزب الله، حيث قال أعضاء هذه المليشيات إن الزيارات تضمنت وضع خطط لكيفية تعاونهم في نزاع مستقبلي ضد إسرائيل.

وتختم "نيويورك تايمز" تقريرها بالإشارة إلى أن بعض المحللين عبروا عن أملهم في أن تكون روسيا، التي تدخلت أيضا في سوريا، قادرة على الحد من طموحات إيران، فروسيا، التي تعاونت مع إيران خلال الحرب السورية، تسعى أيضا إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع إسرائيل.

واشنطن: سندرس مشاركة دول أخرى في محادثات سلام الشرق الأوسط مستقبلا

واشنطن: القدس العربي 21\2\2018

قالت وزارة الخارجية الأمريكية، اليوم الثلاثاء، إن الولايات المتحدة ستدرس تأييد مشاركة دول أخرى في محادثات السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين في المستقبل إذا رأت أن ذلك سيفيد في التوصل إلى اتفاق.

وسئلت المتحدثة باسم الوزارة هيذر ناورت عن دعوة الرئيس الفلسطيني محمود عباس اليوم إلى محادثات سلام دولية، فقالت "إذا رأينا في مرحلة ما أن دولا أخرى قد تكون مفيدة لعملية السلام، فسوف نرغب بالتأكيد في مشاركتهم".

وأضافت "هل الوقت مناسب لذلك الآن؟ لست على يقين من أننا قررنا ذلك، لكن هذا بالتأكيد شيء قد يحدث في المستقبل".

ودعا عباس في خطاب نادر أمام مجلس الأمن، اليوم الثلاثاء، إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط بحلول منتصف العام الحالي.

وقال عباس "ندعو إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في منتصف العام 2018 ليستند لقرارات الشرعية الدولية ويتم بمشاركة دولية واسعة تشمل الطرفين المعنيين والأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة وعلى رأسها أعضاء مجلس الأمن والرباعية الدولية".

ولم يعد الفلسطينيون يعتبرون الولايات المتحدة وسيطا محايدا ويدعون إلى نهج جماعي لمحاولة التوصل إلى سلام في الشرق الأوسط.

الاستهداف الأميركي لـ"حماس": انحياز للاحتلال وتصعيد للضغط قبل صفقة القرن

غزة ـ ضياء خليل العربي الجديد 21\2\2018

وضعت الولايات المتحدة الأميركية نفسها بشكل واضح وفج في مواجهة الفلسطينيين جميعاً، منذ قرار الرئيس دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، لكنها أضافت بُعداً جديداً خاصة في سلسلة من القرارات والقوانين والتصريحات تستهدف بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

وأقر مجلس النواب الأميركي مشروع قانون يفرض عقوبات على الحركة بسبب مزاعم "استخدامها المدنيين كدروع بشرية"، وهو قرار يتماشى مع المزاعم الإسرائيلية المتكررة في هذا السياق، إضافة إلى وضع رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، على لوائح "الإرهاب".

وادعى البيت الأبيض أيضاً أنّ حركة "حماس" مسؤولة عن أزمات غزة الإنسانية المتفاقمة، وهو اتهام مشابه للادعاءات الإسرائيلية تماماً، والتي تربط الازدهار بغزة بجمع سلاح الحركة ووقف نشاطها العسكري والتدريبي.

ولا توجد علاقة رسمية ولا غير رسمية بين "حماس" وواشنطن، لكن مسؤولين أميركيين سابقين، ومنهم الرئيس الأسبق جيمي كارتر، التقوا أكثر من مرة قيادات الحركة في كل من الدوحة وغزة، في أوقات سابقة.

ويربط مراقبون بين المزاعم والقوانين التي تستهدف "حماس" وبين صفقة القرن المتوقع إعلانها في الأشهر المقبلة، لتسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي تشير كل مقدماتها إلى تطابق تام بين مضمونها والمواقف الإسرائيلية المتطرفة تجاه القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وعودة اللاجئين والقدس عاصمة له.

وبالنسبة للقيادي في "حماس"، إسماعيل رضوان، فإنّ الاستهداف الأميركي للحركة وقياداتها يأتي في سياق الانحياز الكامل للكيان الصهيوني، وإعطاء الغطاء للجرائم التي يمارسها الاحتلال ضد قيادات وكوادر المقاومة والشعب الفلسطيني.

ويشير رضوان، في حديث مع "العربي الجديد"، إلى أنّ ذلك يأتي أيضاً في سياق تنفيذ ما يسمى صفقة القرن التي بدأت باستهداف القدس عبر إعلانها عاصمة للاحتلال ثم استهداف حق العودة من خلال تقليص الدعم المقدم للأونروا، ثم وضع قيادات حماس على لوائح الإرهاب.

ويوضح رضوان أنّ "حماس" هي التي تقف بشكل رئيسي ومركزي ضد صفقة القرن ومشاريع تصفية القضية، لذلك فإن الإدارة الأميركية تحاول استهدافها لأنها هي التي تقف رأس حربة في مقاومة المشروع الصهيو أميركي في المنطقة، معتبراً أنّ استهداف "حماس" جزء من استهداف المقاومة الفلسطينية.

ومواجهة كل ذلك تقتضي الوحدة وترتيب البيت الفلسطيني ووقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وإنهاء حقبة أوسلو ووقف الرهان على المفاوضات والحلول التصفوية، والاستمرار في المقاومة بكافة أشكالها، لأن المقاومة حق مشروع للشعب الفلسطيني حتى استعادة أرضه المحتلة، وفق رضوان.

ويقول القيادي في "حماس": "نحن لا نأخذ الشرعية من أميركا التي تمثل رمزاً للإرهاب والعنجهية في المنطقة، وتقف في خندق معاد لشعبنا الفلسطيني وللأمتين العربية والإسلامية، وبإذن الله قادرون على تجاوز هذه الضغوط"، مؤكداً أنّ "هذا الاستهداف لا يؤثر على حماس ولا المقاومة، فمقاومتنا مع الاحتلال على أرض فلسطين ولا تتأثر بهذه القرارات العدوانية المنحازة للاحتلال".

من جهته، يشير أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأمة في غزة، حسام الدجني، إلى أنّ الاستهداف الأميركي المتصاعد لـ"حماس" يأتي في إطار ازدواجية المعايير في التعاطي مع الملف الفلسطيني والانحياز الكامل لإسرائيل.

ويلفت الدجني، في تصريح لـ"العربي الجديد"، إلى أنّ الضغط على "حماس" يحدث بينما يتم إنضاج صفقة القرن التي يريد أن يمررها دونالد ترامب، فالإدارة الأميركية ترى أن الحركة عامل معرقل رئيسي للصفقة، موضحاً أنّ واشنطن تحاول ممارسة ضغوط كبيرة على "حماس" ضمن سياسة العصا والجزرة، والإشارة إلى أنها لن تكون في مواجهة إسرائيل فقط بل ستكون المواجهة مع واشنطن أيضاً. ومن تابع نص قانون مجلس النواب الأميركي الأخير فهو لا يقتصر على مواجهة أميركية حمساوية بل يدعو ترامب بتكليف مندوبته في الأمم المتحدة نيكي هايلي إلى محاولة تحويله إلى قرار أممي، من أجل أرهبة "حماس" كضغط مباشر على كل من ينتمي للحركة ومن يدعمها سواء دول أو أفراد، وفق الدجني.

ويتوقع أستاذ العلوم السياسية في غزة أنّ "الآتي صعب بالنسبة لحماس، ومواجهة صفقة القرن ينبغي أن لا تقتصر على الحركة، بل تحتاج لموقف جمعي فلسطيني، حتى لا تنفرد أميركا وإسرائيل بالرئيس محمود عباس وحماس كل على حدة".

ويبيّن الدجني أنّ أمام "حماس" خيارات ينبغي أن تلعب وفقها، وعلى رأسها الوحدة الوطنية بشكل مهم، ووحدة الموقف الفلسطيني في مواجهة الإدارة الأميركية والانحياز الأميركي لإسرائيل، وتفعيل شبكة علاقاتها الخارجية وتقوية علاقاتها مع روسيا بالتحديد لتقف معها بمجلس الأمن إنّ ذهب قانون تجريم "حماس" للمجلس.

المشكلة لا تكمن فقط في آلية التسوية ورعايتها..!

بقلم: د. إبراهيم أبراش أمين للاعلام 2018\2\21

بعد ربع قرن من المراهنة على عملية التسوية السياسية برعاية أمريكية ووصول المراهنة على الأمم المتحدة وخصوصا مجلس الأمن للحصول على قرار بالاعتراف بفلسطين دولة تحت الاحتلال لطريق مسدود، وبعد انقلاب إدارة ترامب على مرجعيات التسوية وعلى الشرعية الدولية وانحيازها الكامل لجانب إسرائيل.. وجهت القيادة الفلسطينية أنظارها للبحث عن آلية جديدة تتمثل في الدعوة لمؤتمر دولي للسلام ووسيط دولي جديد مع استمرار المراهنة على الأمم المتحدة.

استمرار اللقيادة الفلسطينية في المراهنة على الشرعية الدولية وآلياتها لحل النزاعات الدولية وعلى وسيط جديد للتسوية دون مراجعة وتقييم لمجمل السياسة الفلسطينية منذ أوسلو إلى الآن يطرح تساؤلات عميقة عما يمكن تحقيقه من الشرعية الدولية وما إن كانت المشكلة تكمن فقط في واشنطن كراع غير محايد؟

دون التقليل من أهمية الدبلوماسية الدولية وضرورة التواجد في المحافل الدولية، ودون تغافل لأهمية رفع راية السلام والمطالبة بتسوية سياسية عادلة، إلا أنه يجب التوقف والتفكير بالنقاط التالية:-

1- إن للعمل الدبلوماسي والشرعية الدولية حدودا لا تتجاوزانها، وفي سياق كل حركات التحرر العالمي كان العمل الدبلوماسي والدعم الدولي عاملا مساعدا وليس مقررا في نيل الحرية والاستقرار. العامل المُقرِر في نيل الحرية والاستقلال هو مقاومة الشعوب للاحتلال لدرجة تشعر هذا الأخير بأن احتلاله مُكلف وأن خسائره أكثر بكثير مما قد يجنيه من احتلاله، بالإضافة إلى ما يترتب عن حالة التصادم بين الشعب الخاضع للاحتلال ودولة الاحتلال من تهديد للاستقرار والسلام العالمي ولمصالح الدول الكبرى الأمر الذي يدفعها للتدخل لحل الصراع.

2- القضية الفلسطينية حاضرة دوليا أو مدولة منذ 1947 عندما صدر قرار التقسيم بل قبل ذلك مع صك الانتداب على فلسطين في عهد عصبة الأمم، وكانت اللحظة الفارقة والمتميزة لحضور فلسطين كقضية سياسية على اجندة الأمم المتحدة عندما استقبلت الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيس أبو عمار عام 1974، استقبلته بصفته رئيس منظمة سياسية تمثل حركة تحرر وطني ترفع شعار تحرر كل فلسطين بالعمل العسكري والسياسي معا وليس بأي صفة أخرى، وما ترتب على ذلك من اعتراف بمنظمة التحرير

كعضو مراقب، بعدها صدرت عشرات القرارات الدولية التي تعترف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه.

3- علينا التذكير بأن قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أعطى اليهود دولة على 50% وللعرب الفلسطينيين 45% من مساحة فلسطين أي أكثر مما يمنحنا القرار الذي صدر عام 2012 من نفس جهة إصدار القرار الأول وأكثر مما يأمل المفاوضون الفلسطينيون اليوم من أية تسوية جديدة، فسقف مطلب القيادة الفلسطينية اليوم دولة تحت الاحتلال على مساحة 22%.

4- تراجُع البعد الدولي للقضية واستبعاد الشرعية الدولية بدأ مع اتفاقية أوسلو وبموافقة فلسطينية عندما قَبِلت منظمة التحرير المفاوضات السرية وتوقيع اتفاقية أوسلو ولواحقها، ولم تكن هذه الاتفاقيات اتفاقيات دولية بل اتفاقيات ثنائية يحكمها مبدأ (العقد شريعة المتعاقدين).

5- علينا التذكير بأنه وطوال تاريخ الأمم المتحدة لم تنجح هذه الأخيرة في حل أي من الصراعات والمشاكل الدولية وحتى الآن فإنها فشلت في حل الصراعات الدائرة في ليبيا وسوريا واليمن والعراق وصراعات منطقة البلقان وأزمة كوريا الشمالية ..الخ، كما أنها لم تستطع وقف العدوان الإسرائيلي وسياساته الاستيطانية، وكل ما صدر عنها منذ 1947 كانت قرارات غير ملزمة، فكيف ننتظر منها اليوم أن تحل الصراع الفلسطيني مع إسرائيل المدعومة أمريكيا.

6- المبالغة في تظهير النخب السياسية للمنجزات الدبلوماسية قد يؤدي لتجاهل ما يجري على أرض الواقع من فشل للنظام السياسي سواء في مواجهة الاستيطان والعدوان أو الفشل في إنهاء الانقسام.

7- تضخيم النخب السياسية للانجازات الدبلوماسية هدفه تضخيم وتعظيم الأشخاص القائمين على الدبلوماسية والإيحاء بأن هذه المنجزات منجزاتهم متناسين أن التأييد الدولي لفلسطين كان أكبر وأعظم بكثير مما هو متواجد الآن وأن هذا التأييد يأتي بالأساس تعاطفا ودعما للشعب الفلسطيني ومعاناته في قطاع غزة والضفة واستنكارا للإرهاب والعدوان الإسرائيلي المتواصل عسكريا في قطاع غزة وفي الضفة من خلال الاستيطان والتهويد، وبالتالي الفضل يعود للشعب وليس للنخب السياسية.

8- يبدو أن بعض مكونات النخب السياسية الذين تسللوا لمركز القرار تبحث عن انتصارات وهمية أو رمزية لُتخفي وصول خياراتها لطريق مسدود ولتكسب مزيد من الوقت لتستمر في مواقعها المربحة والمريحة لأشخاصهم وعائلاتهم ولشبكة المصالح والارتباطات الداخلية والخارجية التي تشكلت خلال ربع قرن من

الزمن، موظفة في ذلك غياب البدائل الوطنية الجادة وفزاعة "حماس" وتجربتها الفاشلة في قطاع غزة وارتباط حياة الشعب بالرواتب وما تتيحه السلطة التي يسيرونها من متطلبات للمواطنين تلبي الحد الأدنى من ضروريات الحياة.

9- الممكن ليس بديلا عما يجب أن يكون، حيث ترى القيادة السياسية أن ما تقوم به يندرج في إطار سياسة تحقيق الممكن أو أن السياسة هي فن الممكن وأنه في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة لا يمكن تحقيق أكثر من ذلك..! وهنا يجب التأكيد بأن تحقيق الممكن ليس بديلا عما يجب أن يكون، ولا يمكن أو يجوز استمرار النخب السياسية في تبرير عجزها وفشلها بالقول بأن هذا هو ما يمكن تحقيقه، قد يكون ما يمكن تحقيقه في ظل استمرار نفس تركيبة النظام السياسي ونخبه وفي ظل سياسة المراهنة على الخارج، ولكن في حالة البحث عن خيارات أخرى وخصوصا ممكنات وقدرات الشعب وفي حالة تغيير النخب وإعادة استنهاض الحالة الوطنية فإن حدود الممكن تتوسع كثيرا.

10- إن استمرار اشتغال القيادة الفلسطينية في حدود الممكن وتطويع القضية الفلسطينية لحسابات موازين قوى أنية مقابل اشتغال إسرائيل وبالقوة الغاشمة على فرض سياسة ما يجب أن يكون أدى لتراجع استراتيجي في الجانب الفلسطيني.

11- خطاب الأخلاق والشرعية الدولية لوحده لا يمكنه مواجهة السياسة الواقعية التي تنتهجها إسرائيل وكل كل العالم، حتى الدول المتعاطفة مع عدالة القضية الفلسطينية قد يردوا علينا بخطاب اخلاقي وبالتمسك بالشرعية الدولية ولكنهم في النهاية سينحازون لمصالحهم وسيتعاطون مع موازين القوى القائمة.

12- الأمم المتحدة والنظام الدولي بشكل عام ليست نظاما ديمقراطيا يقوم على حكم الاغلبية وخضوع الاقلية بل مؤسسة أو نظام قائم على توازن القوى والمصالح وسيطرة الدول العظمى، لذا فإن اعتراف غالبية دول العالم بالدولة الفلسطينية لن يتحول لواقع أو أمر ملزم حسب المنطق الديمقراطي.

13- يجب التذكير بأن روسيا الاتحادية والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة كانوا جزءا من الرباعية الدولية التي ترعى عملية التسوية منذ 2002، بالإضافة للولايات المتحدة الامريكية، ومع ذلك لم يفعلوا شيئا وتركوا لواشنطن التحكم في مسار المفاوضات والتسوية.

14- صحيح أن واشنطن وسيط غير نزيه وغير محايد ولكن المشكلة لا تكمن هنا فقط، فالوسيط يجب أن يكون محايدا وقادرا في نفس الوقت، ولا يبدو أن أي طرف دولي قادر على الحلول محل واشنطن، وكل

من روسيا الاتحادية وفرنسا اعلمتا القيادة الفلسطينية بأنه لا يمكن تجاوز واشنطن بل إن مصر والأردن أعلنتا بوضوح أن لا بديل عن واشنطن في رعاية عملية التسوية.

15- حتى مع تواجد وسيط نزيه ومحايد وقادر وآلية بديلة عن اتفاقات أوسلو فالأمر يحتاج لتغيير في موازين القوى وفي الاستراتيجية الفلسطينية للمفاوضات ولطاقم المفاوضات، فلا يُعقل أن الذين فاوضوا طوال ربع قرن وفشلوا أن يعودوا مجددا لطاولة المفاوضات.

وأخيرا وحتى تكون الجهود الدبلوماسية ذات جدوى فإنها تحتاج إلى جبهة وطنية موحدة. في هذا السياق وفي ظل التحديات الكبرى على كافة المستويات وقبل انعقاد المؤتمر الدولي للسلام الذي طالب به الرئيس أبو مازن في خطابه في مجلس الأمن يومه الثلاثاء 20 فبراير فإن الأمر يحتاج لسرعة انهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية أو حكومة طوارئ تهيئ الأوضاع لانتخابات خلال فترة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، مع توافق وطني بأن الحكومة التي ستتشكل بعد الانتخابات تكون حكومة وحدة وطنية بغض النظر عن الحزب الفائز أو نسبة ما يتحصل عليه من الأصوات.

هل خضع ترامب للدولة العميقة؟

ياسر الزعاترة الدستور 2018\2\21

هناك ملامح عديدة تؤكد أن ترامب، وبعد مرور عام على وجوده في السلطة، قد خضع لمنطق الدولة العميقة، سواء فعل ذلك خشية التخلص منه بطريقة ما، أم أصبح أكثر تسييسا وفهما لتعقيد السياسة وتركيبها بعيدا عن منطق التجارة و"البزنس".

بدأت ملامح الخضوع من استراتيجية الأمن القومي التي أعلنت نهاية العام الماضي، وكرّست ما هو معروف؛ ممثلا في التحديات التي تواجه الزعامة الأمريكية للعالم، والتي تتصدرها الصين وروسيا، لكنها بدت أكثر وضوحا بعد ذلك، بخاصة خلال الأسابيع الأخيرة التي تراجع حضور ترامب خلالها في مشهد السياسة الخارجية، تاركا لوزيري الخارجية والدفاع فرصة التحرك على هذا الصعيد، وهما دون شك أكثر منه إدراكا لتعقيدات السياسة.

المواقف التي عبّر عنها ترامب خلال مقابلته مع صحيفة "إسرائيل اليوم" فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي جزء لافت من هذا التراجع الذي سجّله ترامب، إذ سجّل تراجعا على صعيد القدس وحسم حدودها في مفاوضات الحل النهائي، وكذا فيما يتعلق بتحميل مسؤولية عدم التوصل للحل للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في آن، وكذلك فيما يتعلق بملف الاستيطان، وما يشبه إعلان اليأس من إمكانية التوصل إلى "صفقة القرن" التي رددها مرارا في السابق.

التطورات في المشهد السوري جزء لا يتجزأ من المشهد أيضا، وهو ما تجلى في تأكيد تيلرسون على سيطرة بلاده وحلفائها على ثلث التراب السوري، والتورط أكثر فأكثر في الحرب السورية، في تأكيد جديد على الاستراتيجية القديمة حيالها، ممثلة في إطالة أمد الحرب من جهة، والعمل على إطالة التورط الروسي والحيلولة دون حصاده لانتصار كان على وشك الإعلان عنه، بل أعلن عنه عمليا، وقبل ذلك العمل على إفشال مسار "سوتشي".

الموقف من كوريا الشمالية، وتوقف طبول الحرب جزء من هذا المشهد أيضا، أي استمرار السياسة التقليدية في الاحتواء، وهو ما ينطبق على إيران أيضا، وإن لم تتغير سياسة الابتزاز التي كانت واضحة من ولاية أوباما الثانية، عبر الضغوط بشأن ملف الصواريخ البالستية.

الخلاصة أن ترامب السنة الثانية يبدو مختلفا عن ترامب السنة الأولى، ذلك الذي كان يغرّد كيفما يشاء، ويبدو أن ضغوط الدولة العميقة بالفضائح، وقبل ذلك بالتحقيق في التدخل الروسي في الانتخابات (لم يتوقف هذا بعد) قد دفعته إلى التراجع، ويبدو أن الترويض كما ذهبنا مرارا هو خيار الدولة العميقة، وليس العزل الذي سيكون مكلفا على صعيد الهيبة الأمريكية الدولية.

لا يعني ذلك أن سؤال وجوده في السلطة قد حُسم تماما، لكن مضيه في برنامج الخضوع للدولة العميقة ومتطلباتها، لا شك سيعني أن بقاءه في السلطة قد غدا أكثر تأكيدا ما لم تحدث مفاجأة من العيار الثقيل؛ بخاصة في ملف التدخل الروسي في الانتخابات. والخلاصة في هذه القضية برمتها هي ما لا يريد البعض الاقتناع به (من ألقوا بالكثير من بيضهم في سلة ترامب مثال على ذلك)، ممثلا في أن الرؤساء المنتخبين في الديمقراطيات الغربية لا يغيرون في السياسات الاستراتيجية للدول ما لم تقتنع بذلك مؤسسات الدولة العميقة، وفي مقدمتها الجيش والأجهزة الأمنية؛ لأن هذه الأخيرة عابرة للحكومات والرؤساء، وهي الأكثر قدرة على تحديد مصالح الدول واستراتيجاتها الأساسية.

طبعا هذا شأن تصعب مقارنته بدول العالم الثالث الذي تتحدد فيه السياسات بناءً على مصالح النخب الحاكمة التي تسيطر على كل شيء، أكثر من مصالح الدول والشعوب، فيما لم تحسم هذه الدول قضايا كبرى تتعلق بالهوية والسياسات الاستراتيجية للدول والمجتمعات.

الأمن الأوروبي في عصر ترمب

كارل بيلت الجزيرة نت 21\2\2018

في مؤتمر ميونيخ للأمن -الذي انعقد العام الماضي- سادت حالة واضحة من الخوف والتوجس بين المسؤولين الأمنيين الأوروبيين. ففي عام 2014، ضمت روسيا شبه جزيرة القرم وشنت عمليات توغل في شرق أوكرانيا.

وفي عام 2016، قرر الناخبون البريطانيون بأغلبية ضئيلة إخراج بلادهم من الاتحاد الأوروبي، وانتخب الأميركيون رئيسا انتقد حلف شمال الأطلسي وأبدى إعجابه بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين علنا.

لكن الغرب نجا حتى الآن من عصر دونالد ترمب. فرغم الارتباك المستمر بسبب الخروج البريطاني والصعوبة التي يواجهها القادة الألمان في تشكيل حكومة جديدة؛ فإن الاتحاد الأوروبي -فيما يبدو- نهض بسرعة من وعكته. فكان أداء أغلب اقتصادات دوله طيبا، كما نفخت إدارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرونروحا جديدة في جسد الفكرة الأوروبية.

ورغم أن إدارة ترمب واصلت إرسال إشارات مختلطة بشأن مدى استعدادها للالتزام بالتعهدات الأميركية؛ فإن الولايات المتحدة لم تحترم تعهد الرئيس السابق باراك أوباما بتعزيز الموقف العسكري لحلف شمال الأطلسي في منطقة البلطيق وبولندا.

وفي التحضير لقمة حلف شمال الأطلسي -في وقت لاحق من هذا العام- أشارت الولايات المتحدة إلى أنها تعتزم بذل المزيد من الجهد لضمان السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في منطقة البلطيق وإسكندنافيا.

وعلاوة على ذلك، تلاشت المخاوف من احتمال مفاده أن ترمب ربما يحاول التوصل إلى اتفاق على غرار اتفاق يالطا مع الكرملين، حيث تُترَك دول أوروبا الشرقية لمصيرها. ويتمثل التخوف الأكبر الآن في العلاقات الأميركية الروسية التي أصبحت على نحو متزايد مريرة، وبطريقة غير عقلانية وسخيفة.

وفي الوقت نفسه، تبدو روسيا حريصة على فك اشتباك جيشها بموقف عويص في سوريا، حيث لعبت -حتى الآن- أوراقها على نحو صحيح. ولا يمكننا أن نقول الشيء نفسه عندما يتعلق الأمر بأوكرانيا، حيث عَلِم الكرملين أن الغزوات ليست وسيلة جيدة لتكوين الصداقات. فعبر تنفير أوكرانيا لأجيال قادمة، جلبت روسيا لنفسها انتكاسة جيوسياسية ذات أبعاد تاريخية.

عاجلا أو آجلا، ستكون روسيا راغبة في تقليص خسائرها وفك الارتباط في شرق أوكرانيا أيضا. وقد طرحت فعلا فكرة إرسال بعثة محدودة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة إلى هناك.

ورغم أن روسيا لم تعرب بعدُ عن رغبتها في التنازل عن سيطرتها على الحدود الروسية الأوكرانية، ولم تحرز أي تقدم في المحادثات مع الولايات المتحدة، فمن المؤكد أن بوتين يعرف أن الوضع الراهن من غير الممكن أن يستمر.

تُرى هل يعني كل هذا أن المخاوف –التي كانت سائدة قبل عام واحد– تبددت؟ كلا بكل تأكيد. فقد خلفت الصدمات الإستراتيجية في السنوات الأخيرة جروحا عميقة ودائمة، ودفعت أوروبا إلى مناطق جديدة مجهولة. قبل عشر سنوات، كان قادة الاتحاد الأوروبي يتحدثون بثقة عن نشر الاستقرار في الخارج، واليوم أصبحت الأولوية لمنع الاضطرابات من الامتداد إلى أوروبا.

في الوقت نفسه، هناك إدراك متزايد لحقيقة مفادها أنه في حين تظل الولايات المتحدة الضامن الرئيسي للأمن الأوروبي، فإن هذه الحال قد لا تدوم إلى الأبد. وحتى إن كان بعض الخطابة المصاحبة للمقترحات حول إنشاء اتحاد دفاعي للاتحاد الأوروبي يتسم بالمبالغة الشديدة؛ فإن قادة الكتلة محقون في التركيز بشكل أكبر على القضايا الدفاعية والأمنية.

وسواء كان ذلك عبر "السياسات الصناعية الدفاعية" أو أي شيء آخر؛ فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى تطوير قدرتها على حشد استجابات مشتركة في التصدي لتهديدات القوة الصارمة في المستقبل.

ويصدق هذا حتى ولو ندم الكرملين على تصرفاته في عام 2014، التي دفعت القوى العسكرية الغربية إلى نشر قواتها على حدودها. ذلك أن روسيا لا تزال متمسكة بشبه جزيرة القرم، حيث تحتفظ منذ فترة طويلة بقواعد عسكرية رئيسية.

وبعيدا عن روسيا، تحيط بأوروبا صراعات جارية، وتزداد حدة التوترات من نهر السند إلى نهر النيل وعبر شمال أفريقيا، حيث تخلف أي اضطرابات تأثيرا مباشرا على الأمن الأوروبي. وكما يدرك الأوروبيون، فإنه لا يوجد سبيل لبناء جدار في البحر الأبيض المتوسط.

من المثير للقلق –فضلا عن ذلك– أن إدارة ترمب نادرا ما تتحدث عن دعم النظام الدولي الليبرالي الذي ساد بعد الحرب. بل تنظر إدارته إلى العالَم على أنه منافسة إستراتيجية حصيلتها صِفر، حيث ينبغي للولايات المتحدة أن تنظر إلى نفسها فقط.

ومن المؤسف أن مخاطر نشوب حرب شاملة ستزداد بشكل كبير في عالَم يفتقر إلى مؤسسات مشتركة تعمل على كبح جماح الدول ذات السيادة، ومنعها من تصعيد الصراعات فيما بينها.

لا شك أن الولايات المتحدة تقول إنها حريصة على زيادة التزامها بالأمن الأوروبي؛ ولكن نظرا للقوة العسكرية الصينية المتنامية، والأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها منطقة آسيا والمحيط الهادي، فلن يكون أمام الولايات المتحدة أي خيار سوى تحويل محورها باتجاه الشرق.

والواقع أن الولايات المتحدة –رغم كل شكاوى ترمب بشأن مساهمتها الضخمة في حلف شمال الأطلسي– توجّه القسم الأكبر من إنفاقها العسكري إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وعلى هذا، ففي حين هدأت المخاوف المباشرة التي نشأت 2017، ورغم بعض الشعور بعودة الحالة السوية؛ فإن الأوروبيين لم يعد بوسعهم أن يتجنبوا تحمل المسؤولية عن الدفاع عن أنفسهم. وحتى بعد رحيل ترمب بفترة طويلة، فإن القوة الناعمة لن تكون كافية في عالَم تسوده صراعات القوة الصارمة.

إجراءات أميركية حول قواعدها في العراق... أراضٍ محرّمة على "الحشد"

بغداد ـ سلام الجاف العربي الجديد 2018\2\21

بوشرت عملية خلق التوازن بين الجيش الأميركي وباقي الأطراف الأمنية في العراق، إثر كشف مسؤولين عراقيين في بغداد، أمس الثلاثاء، أن "الجيش الأميركي اتخذ إجراءات مشددة حول قواعده ومعسكراته في العراق، تتضمّن منع تواجد فصائل الحشد الشعبي في محيطها لمسافة لا تقل عن 20 كيلومتراً، وحصر تلك المهمة في قوات الجيش والشرطة المتشاركة أصلاً مع الجيش الأميركي في بعض القواعد، مثل عين الأسد في الأنبار وبلد في صلاح الدين".

جاء ذلك في ظلّ تصاعد التهديدات التي أطلقتها مليشيات الحشد وأحزاب سياسية يمينية مقربة من إيران، تجاه القوات الأميركية، مطالبة رئيس الوزراء حيدر العبادي، بـ"وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأميركية من البلاد". واعتبرت أن "تواجدها لم يعد له أي مبرر، بعد تحرير كامل الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش".

في هذا السياق، ذكر موظف في الأمانة العامة لمجلس الوزراء في بغداد، لـ"العربي الجديد"، أن "الجيش الأميركي شدّد من إجراءاته الأمنية حول قواعده ومعسكراته في البلاد، وأخذ تهديدات أطلقتها أخيراً فصائل من الحشد الشعبي على محمل الجد". وأكد أن "الجانب الأميركي وقوات أخرى موجودة في العراق ضمن عنوان التحالف الدولي لمحاربة داعش، اقتطعت ما يمكن اعتباره أرض حرام في محيط تواجدها، وأبلغت الحكومة بأن الحشد لن يكون باستطاعته الاقتراب منها، كونه يشكّل تهديداً أمنياً على حياة جنودها وعسكرييها". وأضاف أن "هذا الإجراء لا يشمل قوات الحشد العشائري أو حرس نينوى شمال العراق، المدعوم تركياً، كونه على تماسّ مباشر معها، وهناك أشبه ما يكون بتنسيق بين الطرفين".

واعتبر الموظف أن "عدم استماع المليشيات لطلبات العبادي بوقف تهديدها للقوات الأميركية في العراق، بات محرجاً بالنسبة للحكومة لدرجة كبيرة، خصوصاً أن تصريحات الحشد تتناسق مع تصريحات القادة الإيرانيين حول الموضوع ذاته. وكان آخرها تصريح مستشار قائد الثورة الإيرانية، علي أكبر ولايتي، الذي طالب بغداد بإخراج القوات الأميركية من العراق". وختم بالقول إن "الإجراء الأميركي يعني أنها ستستخدم القوة في حال استشعرت وجود خطر عليها من الحشد الشعبي".

وكان العبادي قد اعتبر، في لقاء مع محطة تلفزيون ألمانية، يوم الإثنين، أن "وجود القوات الأجنبية في بلاده بمثابة ضمان لعدم العودة إلى الوراء". وأكد أنه "لا يريد تكرار الخطأ الذي حدث نهاية عام 2011، حين انسحب الجيش الأميركي من العراق، ما أدى إلى دخول الإرهاب إلى بعض المناطق بعد عام وبضعة أشهر".

وأشار إلى أن "هذا الأمر مهّد لدخول تنظيم "داعش" الذي احتل مدنا بكاملها"، مبيناً أن "وجود القوات الأجنبية يضمن نجاح عمليات التدريب للقوات العراقية". وأشاد العبادي بالدعم اللوجستي والاستخباري المقدم من التحالف الدولي للقوات العراقية.

بدورها، هددت مليشيات النجباء والعصائب وحزب الله العراقي المرتبطة بمكتب المرشد الإيراني، علي خامنئي، العاملة ضمن "الحشد الشعبي" بـ"استهداف القوات الأميركية في العراق"، معتبرة خلال بيانات منفصلة صدرت عنها بالتزامن أن "تلك القوات محتلة وستتحول إلى أهداف شرعية كقوات احتلال في حال لم تنسحب من العراق".

مع العلم أن الحكومة العراقية اعتبرت أن "الجيش الأميركي ينفذ برنامج تدريب ودعم للقوات العراقية، ويقوم بإعادة بناء وحدات خاصة لمحاربة الإرهاب، فضلاً عن ترتيب المؤسسة العسكرية العراقية ودعم جهود تطوير سلاح الجو العراقي". وطالبت أوساط مدنية وكردية ببقاء أطول للقوات الأجنبية في العراق، وعلى رأسها الأميركية، خشية من الوجود الإيراني في العراق الذي اعتبروا أنه "أخذ شكلاً من أشكال الاحتلال التام للبلاد عبر السيطرة على قراره السياسي والعسكري والاقتصادي".

وحول ذلك، قال عضو لجنة الأمن والدفاع في البرلمان، نيازي معمار أوغلو، إنه "لا يحق للقوات الأميركية إصدار قرارات منع أو تصريح من قبلها، خصوصاً فيما يتعلق بالقوات العراقية والحشد الشعبي المُصنّف من المؤسسات التابعة للحكومة العراقية". وأضاف، في حديثٍ لـ"العربي الجديد"، أنه "حتى الآن ما نراه هو أن الجانب الأميركي مستمر في تدخله في العراق، ونجده غير مرتاح لوجود الحشد الشعبي فيه، خصوصاً بعد قرار دخوله الانتخابات".

من جهته، أفاد القيادي في التحالف الوطني الحاكم، كامل الزيدي، لـ"العربي الجديد"، أنه "من المفترض أن تكون القوات الأميركية قد أنهت عملها في العراق بعد هزيمة داعش، ويجب أن نفهم من الحكومة هل هذه

القوات قتالية أم خبراء". وتابع أن "التهديدات والخطابات التي صدرت بخصوص القوات الأميركية لم تصل إلى مرحلة التحشيد والتلويح بالهجوم وموضوع اتخاذ الأميركيين إجراءات فيها مبالغة".

إلى ذلك، اعتبر العقيد محمد الدليمي في محافظة الأنبار، أن "الجيش الأميركي له إجراءات خاصة يتبعها ضمن سياقات عسكرية في أي مكان يتواجد فيه، وموضوع منعه الحشد غير جديد، فهو لا يتعامل إلا مع الجيش العراقي". وأضاف لـ"العربي الجديد"، أنه "حتى بالنسبة لزعماء العشائر الذين يقاتلون تنظيم داعش، فيجب عليهم أخذ موافقة مسبقة قبل الدخول إلى منطقة تواجد القوات الأميركية، وهذا شيء معروف منذ مدة". وبيّن أن "ما حدث أخيراً هو تشديد القوات الأميركية تلك الإجراءات بعد التصريحات العدائية من قبل فصائل معينة داخل الحشد الشعبي".

هل أتاك حديث الضم

أنطوان شلحت العربي الجديد 21\2\2018

على الرغم من نفي البيت الأبيض أنباء أفادت بأن الولايات المتحدة بحثت مع إسرائيل خطة لضم مناطق في الضفة الغربية، فإن قول رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، في الاجتماع الذي عقدته كتلة الليكود في الكنيست (البرلمان) يوم 12 فبراير/شباط الحالي، إن مفاوضات تجري مع الإدارة الأميركية بشأن موضوع الضم، يتسق مع المواقف المعلنة لحزب البيت اليهودي، وأكثرية أعضاء الكنيست من الليكود، وبعض الأوساط المحسوبة على "اليسار الصهيوني".

وأكد نتنياهو أهمية أن يتم التنسيق مع الأميركيين حيال هذا الضم الذي استعمل لنعته مصطلحًا مغسولًا هو "بسط السيادة الإسرائيلية"، ووصف العلاقات معهم بأنها رصيد استراتيجي مهم لإسرائيل وللاستيطان في الأراضي الفلسطينية، وشدّد على ضرورة أن تكون خطوةٌ كهذه مبادرة حكومية، وليس خاصة، كون الحديث يدور حول نقلة تاريخية.

ورحب "البيت اليهودي" بتصريحات نتنياهو، وقال إن هذه أول مرة يتحدث فيها الأخير عن "تطبيق خطة السيادة الإسرائيلية في مناطق ج"، التي تبلغ 60% من مساحة الضفة الغربية، وأكد أن الاختبار سيكون بالتنفيذ، وأنه سيقف إلى جانب رئيس الحكومة بهذا الخصوص.

ورأى ناطقون بلسان المستوطنين أن ثمة شيئًا يتحرّك منذ زمن طويل في مسار الضم، لكن في الأسابيع القليلة الماضية تحرّك إلى الأمام كثيرًا، ولم تعد عبارة "تطبيق السيادة" فظّة وغير لائقة سياسيًا، وبدءًا من الآن يتحدث عنها رئيس الحكومة أيضًا، وبصريح العبارة.

في الحقيقة، لم يعد حديث الضم مفتقدًا قبل التصريحات الأخيرة لنتنياهو، فمنذ الانتخابات الإسرائيلية العامة عام 2015، على الأقل، يؤكد أنه لا يريد دولة ثنائية القومية، لكن "يجب على إسرائيل السيطرة على كامل الأرض في المستقبل المنظور"، حسبما قال أمام لجنة الخارجية والأمن البرلمانية يوم 26/ 10/ 2015، منوهًا إلى أنه مستعد لتقسيم البلد، غير أن "الجانب الآخر- الفلسطيني- غير مستعد لذلك"، وبأن الشرق الأوسط واقعٌ تحت تأثير تيارات الدين الإسلامي التي تعرقل إمكان تحقيق السلام.

وموقفه هذا مقبول من أغلبية الجمهور اليهودي والأحزاب الصهيونية في دولة الاحتلال، استنادًا إلى استطلاعات عديدة للرأي العام، أجريت منذ قمة كامب ديفيد عام 2000. فهذه الأغلبية تؤيّد فكرة "دولة

فلسطينية بجانب إسرائيل"، بصورة عامة من دون الدخول في التفاصيل المتعلقة بمساحة هذه الدولة، لكنها في الوقت نفسه تعتقد أن الفكرة غير عملية بسبب "عدم وجود شريك" لدى الطرف الثاني. وهذه الأغلبية، ومن ضمنها نتنياهو، تعارض، بموازاة ذلك، فكرة دولة ثنائية القومية، فيها مساواة في الحقوق بين جميع السكان.

هذا الخط السياسي الذي يتبناه نتنياهو سبق أن أطّرته تحليلات تأصيلية، بما في ذلك إسرائيلية، بأنه يشمل، في الآن عينه، موافقة لفظية على تقسيم الأرض، وسياسة عملية تعرقل تحقيق هذا التقسيم. ولعلّ أبلغ برهانٍ على ذلك رفضه على الدوام التحاور مع الفلسطينيين بشأن الحدود المستقبلية، والإلحاح عليهم بـ "الاعتراف بالدولة اليهودية"، إلى جانب العمل الدؤوب على تسمين المستوطنات في شتى أنحاء الضفة. وما يزال نتنياهو مستعدًا لإجراء محادثات عقيمة مع الفلسطينيين، أو لـ "خطوات تقليص الاحتكاك" من دون التخلّي عن السيطرة على الأرض.

وفي كلامه السالف أمام لجنة الخارجية والأمن، وفي تصريحاته أخيرا، اعترف نتنياهو بسيطرة إسرائيل المطلقة على الأراضي المحتلة منذ 1967، ونزع قناعًا مزدوجًا: أولًا عن "عقيدة الاحتلال المؤقت"، وثانيًا عن الادعاء بأن السلطة الفلسطينية تتمتع باستقلال ذاتي، وتدير شؤون مواطنيها. وهو بالضبط ما أقر به أخيرًا كبير المفاوضين الفلسطينيين، صائب عريقات.

إذًا بماذا ينبئنا حديث الضم أو "تطبيق السيادة" المستجدّ؟ إذا ما أضيفت إليه معارضة نتنياهو الدولة ثنائية القومية، فإنه يحيل معها إلى استنتاج واضح: ما دامت "سيطرة إسرائيل على الأرض" مستمرة، فإن ملايين الفلسطينيين في أراضي 1967 سيبقون في وضع دونيّ، ولن يحصلوا على حقوق المواطنة التي يتمتع بها يهود المستوطنات لمجرّد أنهم يهود.

ميونخ إقليمي

مروان قبلان العربي الجديد 21\2\2018

شكل مؤتمر ميونخ للأمن بين 16-18 شباط/ فبراير الجاري مناسبة مهمة لطرح أفكار متعلقة بإنشاء نظام أمن إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، طالما أنه لا يوجد منتدى أو منصة خاصة في منطقتنا بطرح هذه الأفكار. فمن بين كل مناطق العالم تقريبًا، تنفرد منطقة الشرق الأوسط في أنها تفتقر إلى نظام أو آليات تعاون إقليمي لمنع النزاعات أو حلها. ففي أوروبا توجد منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE) تأسست 1973. وفي آسيا، توجد منظمة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) تأسست 1967. وفي الشطر الغربي من الكرة الأرضية توجد منظمة الدول الأميركية (OAS) تأسست 1948. وفي أفريقيا هناك الاتحاد الأفريقي (AU) تأسس 2001. وفي جنوب آسيا، توجد منظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) تأسست 1985.

ليس أن منطقتنا تعدم وجود آليات لحل النزاعات فحسب، بل تستأثر بأكثر نزاعات العالم وأطولها وأعقدها. اذ يعد الشرق الأوسط، والعالم العربي في قلبه، وفق إحصاءات ومصادر مختلفة، بؤرة لأسوأ الصراعات في عالم اليوم. وفيما يشكل الوطن العربي نحو 5% من سكان العالم، فقد شهد خلال العقود الستة الماضية نحو 22% من حالات الصراعات فيه. وبين 1980-2014 سقط نحو 35% من إجمالي عدد قتلى الصراعات المسلحة في العالم، واستأثر العام 2015 وحده بنحو 70% من عدد قتلى الحروب والنزاعات. كما حاز العالم العربي على حصة الأسد في عدد الهجمات الإرهابية التي وقعت في العام 2014 بنسبة تصل إلى 45%. وأنتج الوطن العربي خلال العقد المنصرم 60% من عدد اللاجئين في العالم، ويحظى ب 47% من عدد المشردين داخليا.

وفي المشرق العربي وحده، الذي يشكل ثلث سكان العالم العربي فقط (نحو 120 مليون نسمة)، تجري ثلاثة من أسوأ الصراعات الأهلية وأعقدها في العالم، تتفرع عن كل منها عدة صراعات وحروب. ففي اليمن الذي تصفه الأمم المتحدة بأسوأ كارثة إنسانية في نصف قرن، تجري ثلاث حروب في الوقت نفسه: أهلية وإقليمية وثالثة ضد تنظيم القاعدة. وبالمثل شهد العراق ويشهد عدة حروب في الآن نفسه، واحدة ضد تنظيم الدولة، وثانية قومية بين العرب والأكراد، وثالثة طائفية ورابعة إقليمية ودولية. أما سورية فلا يتسع المجال للخوض فيها، إلا أنه يمكن توصيف حالتها بأنها حرب الجميع ضد الجميع، وهي تختصر حالة

الصراع الإنساني بأكثر صوره بدائية في أكثر العصور حداثة، لا ننسى طبعا أقدم صراع في العالم: الصراع العربي الإسرائيلي.

أخذاً بالاعتبار هذا الوضع المريع، فقد استأثرت المنطقة العربية بحيز مهم من النقاشات التي دارت في منتدى ميونخ للأمن (تأسس عام 1963 بهدف جمع نخب أوروبا السياسية والأمنية والعسكرية للتباحث في سبل الحيلولة دون تكرار مآسي الحرب العالمية الثانية)، وطرحت خلاله أفكار حول إمكانية الاستفادة من تجارب أوروبا الغنية في مجال البحث عن آليات لحل نزاعات الشرق الأوسط، مثل الحاجة إلى بناء توافق شبيه بتوافق هلسنكي لعام 1975، والذي لعب دورا مهماً في تخفيف حدة التوتر خلال الحرب الباردة، عبر الاتفاق على عشرة مبادئ ملزمة لترشيد الصراعات، وتطبيع العلاقات بين دول الغرب والمعسكر الشرقي، أهمها مبدأ احترام وحدة أراضي الدول وسيادتها.

أفكار مهمة طرحت في ميونخ، لكن واقع الحال أن منطقتنا تواجه مشكلتين رئيستين، تدفعان في اتجاهين متعاكسين، وتزيدان صراعاتها تعقيداً. تتأتى الأولى من وجود دول وكيانات حديثة النشأة، مهووسة بالسيطرة على مجتمعاتٍ عريقة في وجودها (الاستبداد)، مع تبني سياسات حكم فاشلة بلغت نقطة الانهيار. والثانية، تتأتى من أن أكثر الدول الإقليمية الكبرى محكومة بأيديولوجيات تبشيرية (دينية– مذهبية أو لا دينية) تتطلع إلى التأثير والانتشار والسيطرة، فيما وراء الحدود الوطنية للدول، بعضها في إطار مشاريع إمبراطورية. وهذه المعضلة المزدوجة المتمثلة باعتلال علاقة السلطة بالمجتمع داخل الدول، وعدم احترام السيادة بين الدول، تكاد تكون ميزة خاصة بمنطقتنا، وتفسر الكم الهائل من الصراعات فيها، والحاجة إلى إيجاد آليات فعالة لحلها، قد يكون إنشاء ميونخ للأمن الإقليمي خطوة أولى نحوها.

تم بحمد الله